وظيفة الجدل الماركسي

أ. أحمد كشي
قسم الفلسفة جامعة الجزائر2.

تشهد الحقبة الزمنية التي نمرّ بها، من منظور منهجيةالبحث العلمي، سيلا جارفا من الأدوات العلمية المستخدمة في الدراسات الإجتماعية و الإنسانية إلى درجة جعلت حتى المهتمين بالتراث "ماركس"(1818- 1883) KarlMarx الفكري، يصرفون نظرهم عن ما سُمي في الأدب الفلسفي المعاصر "المادية الجدلية" فادخلوا منهج "ماركس" الجدلي طي النسيان، بل قذفوه في سلّة تاريخ المهملات العلمية ليغدو، في أحسن الأحوال، "شيئا" ضمن مادة أرشيف المنهجية العلمية، بدعوى أنه لم يعد يجدي نفعا و لا يغني فتيلا؛ هذا على الأقل ما نستشفه لدى الكثير من أعلام الفكر الفلسفي المعاصر، لاسيما أعلام "الماركسية التحليلية" الذين استحسنوا القضايا الإبستيمولوجية و الإجتماعية التي أثارها "ماركس" فسعوا في تحليلها بأدوات المنطق الوضعي التحليلية، لكنهم، في ذات الوقت، استهجنوا الجدل المادي و اعلنوه عقيما؛ ذلك على الرغم من أن الظروف الإجتماعية التي نعيشها مفعمة كليابالتناحر و التضاد و التناقض بين أطراف المجتمع الفاعلة. و في هذا الجو، لا نملك سوى المساءلة في إمكانية النظر فيما يجري من أحداث على ضوء المنهج الجدلي. فهل يوجد متسع من المكان للجدل في قلب الصراعات المتناحرة الراهنة ؟

للإجابة عن هذه المساءلة ظهر لنا إثارة إمكان توظيف المنهج الجدلي من خلال أحد روافده المشخّص في قانون تداخل الأضداد.

ثبثت الإكتشافات العلمية وحدة الكون المنظّم(الكوسموس) المادية كما أكّدت تلازم الحركة للمادة، على أساس أن المادة و الحركة وجهان مختلفان لجوهر واحد، من منطلق قابليتهما للتحوّل من شكل لآخر بل من نوع لآخر.

و الحال تلك، يغدو كل موجود طبيعي قابلا للتحوّل و التغيّر تغيّرا متناميا، مما يؤكّد سيرورة الصيرورة التي أشار إليها "هيغل"(1770–1831) Hegel ، قبل أن تترجمها الأبحاث العلمية و تجعلها واقعا ملموسا بواسطة التجارب الحسية الموضوعية، تلقّفها "ماركس" ليبني على أساسها منهجا عمليا مفتوحا متجدّدا على الدوام كشف بمقتضاه عن طبيعة العالم المركّبة تركيبا كليا متطورا باستمرار تحكم حركته المتنامية قوانين يتعيّن ادراكها حتى تتيسر عملية استكناه آليات الصيرورة الطبيعية و الإجتماعية.

و على هذا الأساس، يتخذ الجدل الماركسي شكلا إجرائيا يلقي أضوائه على الوقائع الإجتماعية و الطبيعية على حد سواء للكشف عن حقيقتهما في سيرورتهما و سيولتهما الطبيعيتين؛ فالجدل الماركسي: "مرتبط بالممارسة الإجتماعية التي تُبدّد التقابل المزعوم بين الإتجاهين المادي و الروحي."[1] و إذا عرفنا فضلا عن ذلك أن الظواهر الإجتماعية و الإنسانية لا تعرف الثبات و لا الإستقرار، من منطلق أنها في حركة دائمة متواصلة غير منقطعة، فإن ذلك يؤدي إلى ضرورة النظر فيها في سيرورتها الحية الإرتقائية، ممّا يجعل كل المناهج النظرية الرتيبة الجافة الساكنة المتعالية على الوقائع الحيّة، عديمة الجدوى في سعيها للإهتداء إلى حقيقة الأحداث الإجتماعية و الإنسانية.

و من هذا المنطلق رفض "ماركس" كل المقاربات الإبستيمولوجيةالسكونيةالوثوقية لسبب عدم قدرتها على استنطاق حقيقة أحداث حيّة، فاستمالته حيوية المنهج الهيغلي و لو خالفه بناء على اعتبارات محدّدة التي يكشف "فريدريش أنغلز" FriedrichEngels عن جانب منها إذ يقول: " إن النقص الذي لزم قوانين هيغل الجدلية يتمثل في كونه فرضها من الأعلى على الطبيعة و التاريخ و اعتبرها قوانينا للفكر في صلبها في الوقت الذي كان عليه أن يربطها بالواقع الطبيعي و

الإجتماعي."[2] ذلك لأن:" الجدل في حقيقته هو علم بالقوانين العامة التي تحكم و تضبط حركة الطبيعة و الفكر و الحياة الإنسانية في شموليتها."[3]

هذا، يقوم الجدل الماركسي على ثلاثة قوانين أساسية هي: قانون تداخل الأضداد- قانون التغيّرات الكمية إلى تغيّرات الكيفية، و من الكيف إلى الكم و قانون نفي النفي.

أما القانون الأوّل، فهو يكشف عن مصادر التطوّر و قواه المحرّكة، في حين أن القانون الثاني يمثل أداة تفسير كيفية التبدل الثوري الذي يعتري الأشياء و الظواهر من خلال قفزات تحدث تحولا مستمرا للتغيّرات الكمية الملازمةللأشياء إلى تغيّرات كيفية جذرية؛ بينما يكون قانون نفي النفي أساسا للطابع الحلزوني الدائب للتطور.

و في تقديرنا، يتخذ القانون المذكور في المقام الأوّل، مكانة خاصة بالنظر إلى ما يفترض من ضرورة اللجوء إلى المنهج الجدلي تبعا للمسلمة التي مؤداها "طبيعة الموضوع تفرض طبيعة المنهج"؛ على أساس النظر إلى الظواهر الطبيعية و الإجتماعية على أنها "وحدات" مركّبة من وحدات أخرى متنافرة، تلك الوحدات التي يدعوها "نيكولاي هارتمان"(1882- 1950) N.Hartmann "مركّب المركّبات" و التي لا يمكن الإهتداء إلى حقيقتها إلاّ باعتماد المنهج الجدلي وسيلة. وعليه، نستهل عملية تنقيب الجدل الماركسي بذات القانون.

قانون تداخل الأضداد (La loi de l'interpénétration des contraires).

و هو القانون الذي نعرض تفاصيله على النحو الآتي :

1- وحدة الأضداد: إن المتضادات هي القوى التي تتنافر في الشيئ الواحد على نحو ينفي بعضه البعض الآخر، و في نفس الوقت يفترض بعضه وجود بعضه الآخر بحيث تكون العلاقة المتبادلة بين العناصر التي تشكّل عنصرا واحدا بمثابة "وحدة المتضادات" و بصفتها تلك، نعثر عليها في كل الظواهر و في كل البُنى الفيزيائية الجامدة و العضوية الحيّة. و هذا التصوّر لأشكال فاعلية قانون وحدة صراع المتضادات هو الذي قصده "فلاديمير إليتش لينين" و عثر عليه:

"في الرياضيات: الموجب(+) و السالب(-)، حساب التفاضل و التكامل.

- **في الميكانيك: الفعل و رد الفعل.**
- **في الفيزياء: الكهرباء الموجبة و الكهرباء السالبة**
- **في الكيمياء: توحّد و انفصال الذرات.**
- **في العلوم الإجتماعية: صراع الطبقات.**

إن تماثل الأضداد(و لعله من الأصح أن نقول "وحدت"ها، على الرغم من أن تميّز كلمتي تماثل(هوية) و وحدة، ليس ذا شأن كبير، بمعنى ما، كلاهما صحيح)، هو التعرّف على(إكتشاف) الإتجاهات المتناقضة و المتنابذة في كل ظواهر و عمليات الطبيعة بما فيها الروح و المجتمع. هو التناقض الذي يمكّننا من معرفة سيرورات العالم في "حركاتها الذاتية" و في نموّها التلقائي و في مجراها الحيّ، هو معرفتها من حيث هي وحدة الأضداد."[4]

و بالفعل، نستطيع إدراك وحدة صراع الأضداد في كل البُنى على إحتلاف أنواعها و في كل الظواهر الطبيعية الجامدة و الحيّة و في كل الظواهر الإجتماعية:

في مركز الذرة توجد نواة التي تحمل شحنة موجبة و حولها إلكترون أو عدة إلكترونات تحمل شحنة سالبة؛ كما أن العمليات الكيميائية في لُبها هي وحدة التضاد بين إتحاد الذرات و انقسامها.

و توجد المتضادات في الأجسام العضوية على شكل عمليتي التمثيل و الإحتراق المتضادتين. كما نلمس وحدة الأضداد في البُنى الحيّة في الوراثة و التكيّف.

و نلمس المتضادات على مستوى البُنى النفسية في عمليتي الإثارة و الكبت.

و نلمس المتضادات على المستوى الإجتماعي في الدولة من حيث هي مؤسسة(وحدة) قانونية وإدارية و سياسية مركّبة، تشمل فئات متضادة على النحو العبيد و الرقيق و الأسياد و النبلاء و البورجوازية و البروليتاريا...إلخ.

و نعثر على المتضادات حتى في آليات البحث العلمي المنهجية، كما هي الحال في الطرائق المتضادة- لكنها تبقى مرتبطة ببعضها البعض- التي يستخدمها الباحثون في أداء أعمالهم مثل الإستدلالاتالإستنباطية و الإستدلالاتالإستقرائية الموظّفة في علم المنطق و في الرياضيات التي تقوم، أكثر من غيرها على ما يسمى"إنسجام الفكر مع ذاته" المؤسّسعل مبدأ "عدم التناقض"؛ و مع ذلك يلفت "فريدريش أنغلس"Friedrich Engelsإنتباهنا إلى ما يلي:

> **"...من التناقض أن نقول بأن جذر(أ) يتعيّن في أُسّه، و مع ذلك فإن (أ) و نصف= جذر التربيعي ل(أ). من التناقض أن نعتبر مكمن مربع شيئ ما في مقدار سالب، على أساس أن إذا ضربنا أيّ مقدار سالب في نفسه، فسنحصل على مربع موجب. و بالتالي لا يغدو جذر(-1) التربيعي فكرة متناقضة فحسب، بل هي دلالة على "اللامعنى" الواقعي والحقيقي و الجدير بالذكر أن جذر(-1) نتيجة ضرورية لعمليات الرياضية الدقيقة. و أكثر من هذا، تصوّروا كيف يكون حال الرياضيات لو مُنع في إجراء عملياتها استخدام جذر(-1)."**[5]

لا تقتصر المتضادات في الرياضيات على مستوى بعض مفاهيمها الأساسية، كما بيّن لنا ذلك فريدريش أنغلس من خلال نصّه السابق، بل تتعدّاها لتمتدّ إلى قلب أدواتها الذي يتمثل في طبيعة إستدلالاتها؛ من منطلق أن الرياضيات في صُلبها هي علم الإستدلال؛ علما أن الإستدلال الرياضي ينقسم إلى قسمين أساسيين هما: الإستدلال التحليلي و الإستدلال التركيبي. أما الإستدلالالإستنباطي(التحليلي)، فهو في أبسط أشكاله، المتمثل في حركة الفكر الذي ينتقل من قضايا أو قضيتين عامة(كلية) إلى قضية أخرى، تلزم عن الأولى بمقتضى قوانين اللزوم و تسمى نتيجة. و يتخذ الإستدلالالإستنباطي في الرياضيات صورتين: الإستدلال التحليلي المباشر و الإستدلال التحليلي غير المباشر. أما الإستدلال التحليلي المباشر، فإنه يتمثل في إنتقال الفكر من قضايا كلية إلى قضية كلية، تلزم عن الأولى بمقتضى قوانين اللزوم الرياضية و تسمى نتيجة. و أما الإستدلال التحليلي غير المباشر، فإن الفكر ينتقل فيه من نفي القضية التي نريد إثباتها، ثم نحوّل ذات النفي إلى

المستحيل(السخيف)، مما يؤدي إلى نفي النفي و بالتالي إثباتها؛ و نذكر من ضروب هذا النمط الإستدلالي في الرياضيات، البرهان بالمثال المضاد و البرهان بعكس النقيض. و أما صورة الإستدلال الرياضي التركيبية، فإنها تتحدّد في الإستقراء الرياضي أو الإستقراء التام الذي يتشخص في البرهان الترديدي أو البرهان بالتراجع الذي ينتقل الفكر فيه من مقدمات جزئية إلى نتيجة كلية و عامة تلزم عن الأولى بمقتضى قوانين اللزوم في الرياضيات و تسمى نتيجة. و هكذا، يكون الإستدلالالإستنباطي تنازليا و الإستتدلالالإستقرائي تصاعديا. و فضلا عن ذلك، يمكن أن نعثر على "وحدة المتضادات" في نوع واحد من الإستدلال مثل ما هو الأمر في البرهان بالرد إلى السخيف، و البرهان بالمثال المضاد، و البرهان بعكس النقيض...إلخ.

ونعثر على التضاد في الأدوات المنهجية التي يستخدمها الباحثون في العلوم التجريبية في عمليتي التفكيك و البناء، التحليل و التركيب.

و مما سبق يتضح أن وحدة المتضادات الجدلية ملازمة لكل الأشياء و الظواهر في الكون المنظم، ولها طابع شامل و عام. و تجدر الإشارة إلى أن المتضادات في وحدتها لا ينفي بعضه البعض الآخر فحسب، بل فضلا عن ذلك، يفترض وجود البعض وجو الآخر، على نحو لا يُعقل وجود البعض في غياب وجود الآخر. تلك، هي التي يسميها ماركس و أنغلس "وحدة الأضداد".

2- صراع الأضداد:

لكن، إذا كانت البُنى الفيزيائية و العضوية و الظواهر الطبيعية و الإجتماعية في حقيقتها، عبارة عن "وحدات" تتكوّن من عناصر متضادة، فإن من البديهي و الطبيعي أن تتسلل إلى أذهاننا المساءلة التالية: هل تتعايش أجزاء الوحدة المتضادة على نحو منسجم و بالتالي تتعايش سلميا أو أنها تتصارع و تتناحر؟ عن هذا التساؤل، يجيب "فريدريش أنغلس" بكلامه ما نصّه:

"...و هكذا يتضح أن في الحياة صراع دائم لا ينقطع على نحو بمجرّد أن يزول عنها التناقض، تنتهي الحياة فتحلّ الموت محلها."[6]

و بالفعل، يدلل الواقع على ان العناصر المتضادة لا يمكن أن تتعايش سلميا في البنية الواحدة بحكم طبيعتها المتنافرة و المتنابذة، و بصفتها تلك، يفترض دائما وجود صراع فيما بينها. و صراع المتضادات لا يقلّل من شأن أهمية وحدتها، بل هو الضامن لوجودها في بنية واحدة، أي أن لكي تدخل المتضادات في صراع فيما بينها، يجب أن تتواجد في بنية واحدة على وجه التحديد، بحيث يكون ذات الصراع منبعا لكل أشكال النمو و التطوّر الذي يصيب مختلف البُنى و الظواهر على نحو بنية طبيعية و بنية عضوية و بنية نفسية و إجتماعية على شاكلة أسرة و مؤسسة إدارية و دولة...إلخ.

يتشخّص الصراع بين المتضادات على مستوى المادة الجامدة في تفاعل القوى المتضادة المتمثلة في عمليتي الجذب و الدفع الجاذبية و الكهربائية و النووية التي تسببت في وجود نواة الذرة و الذرات و الجزئيات.

أما على مستوى المادة الحيّة، فيتمثل صراع الأضداد في العمليتين: التمثيل و الإحتراق. ففي الجسم الفتي، يتغلّب التمثيل على الإحتراق، و هو الأمر الذي يؤدي إلى نموّه و تطوّره؛ في حين أن إذا تغلّب الإحتراق على التمثيل، فيلزم عن الحال طبيعيا شيخوخية الجسم فيتلاشى و يتناثر ليندثر في النهاية.

و يتمثل صراع الأضداد على المستوى الإجتماعي فيما أسماه ماركس و من حذا حذوه، الصراع الطبقي، إذ يقول كاتب "رأس المال" في هذا المضمار ما يلي:

" إن البروليتاريا و الثورة نقيضان. و الحال تلك، يشكلان كلاً. و هما الإثنان من تشكيلات الملكية الخاصة. و القضية هي معرفة الدور الذي يؤدّيه كل منهما في هذا التناقض؛ إذ لا يكفي أن نقول بأنهما وجهان لكل واحد. إن الملكية الخاصة، بوصفها ملكية خاصة، و بوصفها ثروة مجبرة على إدامة وجودها الخاص، و بالتالي أيضا إدامة وجود نقيضها "البروليتاريا". و الملكية الخاصة التي لاقت رضاها في ذاتها، تؤلف الجانب الإيجابي من التناقض.

أما البروليتاريا، فإنه بعكس ذلك، مجبر بوصفه بروليتاريا على أن يزيل نفسه بنفسه و في ذات الوقت أن يزيل نقيضه الذي يلازمه و الذي جعله بصفته بروليتاريا(الملكية الخاصة). و البروليتاريا هو الجانب السلبي من التناقض، القلق في قلب التناقض، الملكية الخاصة المنحلّة و السائرة نحو الإنحلال الذاتي.

إن الطبقة المالكة و طبقة البروليتاريا وجهان للسيرورة التي بمقتضاها يغترب الإنسان عن ذاته ليقع على إثره في الإستلاب. إلاّ أن الأولى تجد نفسها مرتاحة لوضع إنسيتها المغتربة، إذ أنها تلاقي فيه تثبيتا بحيث تعيش وضعية إستلاب ذاتيتها على أنها منبعا لقوتها فتملك فيها مظهرا زائفا للوجود الإنساني.

أما الثانية، على عكس الأولى، فإنها تشعر بذاتها المتداعية للإضمحلال و التلاشي في إطار وضعية إغترابها و التي تنكشف من خلالها على نحو هيّن و هشّ، فتتقاطع في وجودها مع الشروط التي ترى فيها عجزها فتدرك واقع الحياة اللاإنسانية. والحال تلك، تجد نفسها، على حد تعبير هيغل، في خزي و في تمرّد ضد الخزي، التمرّد الذي يدفع بها إليه بالضرورة التناقض الذي يجعل طبيعتها الإنسانية تتعارض مع وضعها في الحياة، الذي يشكّل الرفض الصريح و القاطع و الكامل لهذه الطبيعة.

في قلب هذا التناقض، يشكل أصحاب الملكية الخاصة الطرف المحافظ في حين يكون البروليتاريا الطرف الهدّام على نحو ينبعث من الأول الفعل الذي يحافظ على التناقض، بينما ينبعث من الثاني الفعل الذي يسعى في القضاء عليه."[7]

و على أساس ما تقدم، يبدو واضحا أن كل الظواهر الطبيعية و الإجتماعية و النفسية، تحمل في طياتها عناصر متضادة و متناحرة على المستوى البنية الواحدة التي تدخل عناصرها المكوّنة في صراع فيما بينها، و ينكشف ذات الصراع على شكل يمثل الجوهر الداخلي الذي يحدث عملية التطور الإرتقائية.

3- نوعا التضاد:

هذا، تجدر الإشارة إلى أن صراع المتضادات يتحذ أشكالا مختلفة و متنوّعة، يمكن تلخيصها في نوعين أساسيين هما:

أ- **التضاد الداخلي**: و هو الذي يتمثل في عملية التفاعل التناحري التي تحدث بين العناصر التي تكوّن بنية واحدة سواء أن كان ذلك على مستوى الظواهر الطبيعية الفيزيائية و البيولوجية و على مستوى الظواهر الإجتماعية و الإقتصادية و السياسية. و نستشف صراع المكوّنات الجزئية الداخلي في بنية إجتماعية و إقتصادية واحدة، مثل بنية النظام الإقتصادي الرأسمالي الذي يتصوّره ماركس على نحو "يحمل في طياته بذور فنائه"؛ من منطلق أنه كان يرى في تناقضات المنظومة البورجوازية الداخلية، أسبابا موضوعية كفيلة بالتدمير أسلوب الإنتاج الرأسمالي، على أساس أن ذات التناقضات، و ربما بأقل حدّة، قوّضت النظامين السابقين(العبودي و الإقطاعي). و في هذا المعنى كتب ماركس ما نصّه:

> **"عندما بلغت وسائل الإنتاج درجة معيّنة من التطوّر و التبادل، ظهرت علاقات الإنتاج الإقطاعية غير قادرة على احتواء الدرجة التي وصلت إليها القوى المنتجة، فكان نتيجة ذلك، أنه عوض أن توسع علاقات الإنتاج الإقطاعية دائرة الإنتاج، ذهبت، بحكم طبيعتها، في اتجاه الذي عكّر صفو نمو القوى المنتجة، و هو الأمر الذي أدّى إلى تكبيلها لتغدو بذلك حاجزا يعيق توسيع آفاق فاعليتها، و الحال تلك، بات لزاما أن تُحطّم، و بالفعل، حُطّمت."**[8]

المقصود من كلام ماركس هو أنه يوجد تناقض صريح بين علاقات الإنتاج الإجتماعية و القوى المنتجة، و هو تناقض الذي نستطيع أن نحدّده كما يلي: إن القوى المنتجة التي تتشكّل من قوة العمل(فاعلية النشاط الإنساني) بالإضافة إلى وسائل الإنتاج(جملة الآلالت المستخدمة في عملية العمل تُضاف إليها الهياكل أي المصانع، و مادة العمل التي قد تتعيّن في الصناعة و قد تتعيّن في الأرض عندما يتعلق الأمر بالعمل الفلاحي) تتطوّر بشكل دائم و مستمر، و السبب في ذلك راجع إلى أن قوة العمل تتطوّر و تتقدم بشكل حتمي، على أساس أن الإنسان الذي يحدث تغيّرات على شكل الطبيعة و

ينمّي مجال إستثمارها بواسطة نشاطه، يُحدث في ذات الوقت، تغيّرات في بنيته و في ملكاته و قدراته، فينمّيها و يحذّقها و يهذّبها على نحو تنتقل من مستوى إلى مستوى آخر و أرقى.

و بما أن قوة العمل محكوم عليها بالتطور و التقدم، و هي التي تصنع أدوات العمل(الآلات) هذا من جهة، وهي أيضا التي تتحكّم في مادة العمل(الهياكل و الصناعة و الأرض) من جهة أخرى، فإن ذلك يستلزم بالضرورة المنطقية تطوّر و تقدم وسائل الإنتاج بشكل مستمر. لكن، إذا كانت القوى المنتجة تتطور بهذا الشكل الطبيعي، فإن علاقات الإنتاج تبقى ثابتة، لأنها هي التي تحدّد طبيعة أسلوب الإنتاج. و نظرا إلى أن أسلوب الإنتاج يحدّد طبيعة النظام الإقتصادي، فإن كل التغيّر الذي يطرأ على علاقات الإنتاج ينعكس بالضرورة على النظام الإقتصادي. و بالتالي لابد أن تبقى علاقات الإنتاج ثابتة حفاظا على بقاء النظام الإقتصادي.

و هكذا تدخل علاقات الإنتاج الثابتة ثبات المنظومة الإقتصادية، في التنافض مع القوى المنتجة المتطورة بحكم طبيعتها؛ على أن يكون التناقض بينهما بمثابة المحرّك الأساسي لعجلة تاريخ الأنظمة الإقتصادية و تعاقبها في الزمن. و في هذا المعنى كتب ماركس ما يلي:

> **"كان تاريخ المجتمعات البشرية ولايزال إلى يومنا هذا، مجرّد تاريخ لصراع الطبقات: صراع بين الأحرار و العبيد، و بين أصحاب الخبرة و العوام، و بين الأسياد و الرقيق، و بين النبلاء و من رفقهم من العمال، و بإختصار بين المسيطرين و المسيطر عليهم، من حيث هما طرفا النزاع الدائم و المستمر الذي يكون علنيا طورا و كتوما طورا آخرا. و كانت نهايات تلك الصراعات تفرز دائما تحوّلات ثورية في الحياة الإجتماعية في كليتها الشاملة."** [9]

و هكذا، يكون الإقتصاد العبودي قد بُني على أطلال أسلوب الإنتاج الأسيوي، كم بُني الإقتصاد الإقطاعي على تهافت النظام العبودي و لذات الأسباب يكون النظام الإقتصادي الرأسمالي قد"خرج من أحشاء النظام الإقطاعي" على حد تعبير ماركس. ذلك لأن عندما لا تطيق علاقات الإنتاج الإجتماعية احتواء درجة تطوّر القوي المنتجة، فإنها تنفجر فتندثر و تعوّض بعلاقات إنتاج جديدة التي تحمل أسلوبا جديدا للإنتاج، مما يؤدي

إلى ميلاد نظام إقتصادي جديد؛ و ذلك هو الأمر الذي أراد "فريدريش لأنغلس" أن يعبّر عنه بكلامه ما نصّه:

" يسود الجدل الموضوعي في الطبيعة بكل أبعادها... و لا يكشف العقل الجدلي سوى عن أثر الحركة في الطبيعة الظاهرة على تناحر الأضداد الدائم و المستمر الذي ينتهي بإحتواء أحد الضدين على الآخر في كلية جدلية، طورا، و قد ينتهي بإنتقال الضدان إلى مستوى أرقى و أعلى." [10]

و على أساس الصراع الطبقي، أقام ماركس حركة التاريخ الإرتقائية التي تتحذ صفة الصراعات الداخلية التي نلمسها على مستوى البنية الواحدة – كما هي الحال بالنسبة للتناقضات القائمة بين علاقات الإنتاج و القوى المنتجة التي نعثر عليها في النظام الإقتصادي الواحد– طورا، وقد تتخذ ذات الصراعات صفة الصراعات الخارجية.

ب– التضاد الخارجي:

أما التضاد في صورته الخارجية، فهو يتمثل في تلك العلاقة العنادية بما تفترض من التوتر، التي تربط بنية ما أو جسما أو وحدة إجتماعية أو بنية نفسية بالمحيط الطبيعي و ما يتضمن من العوائق التي تعكّر صفو رغبة الإنسان في التطوّر و الإرتقاء على مختلف الأصعدة؛ و لعل أكثر صورة تعبيرا عن وجود أشكال التضاد الخارجي بين البُنى بوسطها، تتحدد و تتعيّن في سعي الإنسان الحثيث في تغيير شكل الطبيعة، محوّلا إياها من شكل غير مناسب لطموحه و لا يحقّق أهدافه إلى شكل يرضي رغاباته و ينسجم مع ميوله. و بتعبير آخر، تتجلى صورة التضاد الخارجي على شكل العلاقة المتوترة التي تربط إرادة الإنسان و رغبته في أنسنة الطبيعة، من جهة، و تمسُك الطبيعة العتية بجوهرها و دفاعها عنه بأسناها و مخالبها.

و الحال تلك، تكون الصيرورة التاريخية، من المنظور الماركسي، معيّنة في حركة البُنى و الظواهر الطبيعية و الإجتماعيةالإرتقائية، و التي بواسطتها، تتطلع إلى النمو و التقدم، فتنتقل من وضعيات نوعية إلى وضعيات نوعية أخرى أكثر حدّة و دقّة و بالتالي تغدو

الصيرورة التاريخية ثمرة تقاطع صورتي التضاد الداخلي و الخارجي و التي هي بمثابة الجوهر المؤسس لقانون وحدة و صراع الأضداد من حيث هو المعول الذي تقوم عليه كل عمليات التطور و النمو و التحوّل؛ كما يوقّد ذات الصراع آليات الحركة، فيظهر على أنه القوة المحرّكة للوقائع الطبيعية و الإجتماعية على الرغم الثورة التي اعترت صور التسيير بالإعتماد على التقنيات المعاصرة التي تزخر بها المنظومة البورجوازية من المعلوماتية و أشكال الاتصالات المتطورة التي تذهب في اتجاه يشوش الحدود الفاصلة بين الطبقتين المتضادتين من جراء ظهور العمل التسييري و الخدمات في مختلف مستوياتها مما أدى إلى ظهور نمط جديد من العمال و هو الأمر الذي جعل الملكية تتخذ شكلا آخرا تشخصه سلطة المال على حساب المؤسسات الإقتصادية المنتجة.

الهوامش:

1. George Gurvitch ,**Dialectique et Sociologie**, Flammarion, Paris, 1962, p 11.
2. Friedrich Engels, **Dialectique de la Nature**, traduction de EmileBottegelli, Editions Sociales, Paris 1968, p 68.
3. Friedrich Engels, **Anti- Duhring**, traduction de EmileBottegelli, Troisième édition, Editions Sociales, Paris 1977, p 170.
4. Lenine, **Cahiers Philosophiques**, Editions Sociales, 1973, Paris, p343, 344.
5. Friedrich Engels, **Anti-Duhring**, traduction de Emile Bottegelli, 3eme édition, Editions Sociales, 1977, Paris, p 151.
6. Friedrich Engels, **Anti-Duhring**, traduction de Emile Bottigelli, 3eme édition, Editions Sociales, 1977, Paris, p151.
7. Karl Marx, Friedrich Engels, **La sainte famille ou critique de la critique critique**, cité par N.Guterman et H.Lefebvre, Karl Marx œuvres choisies, t 1, Editions Gallimard, Paris, 1963, p 97,98.
8. Karl Marx, Friedrich Engels, **Manifeste du Parti Communiste**, édition bilingue (Allemand-Français), introduction de Jean Bruhat, Editions Sociales, 1972, Paris, p 47.
9. Karl Marx, Friedrich Engels, **Ibid**, p 5.
10. Friedrich Engels, **Dialéctique de la Nature**, traduction de EmileBottegelli, Editions Sociales, Paris, 1968, p 213.